

تطور مؤسستي الشرطة والأمن بين السودان ومصر حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م بمصر

الدكتور المعتصم أحمد علي الأمين (*)

Abstract

This study examines the role of security and police institutions in Egypt which led to the out braking of a revolution in 25th Jane 2011.

Thus the study examines the factors behind the revolution and gives historical background as well as it answers the enquiry whether such case and revolutionary phenomenon is peculiar to Egypt a lone or it may apply to other countries such as Sudan. Knowing the fact that. Both Egypt and Sudan have similar and joint history. The Study also accounts for the challenges and role of external force behind progressive controlling of security and police forces over stat's institutions such a control was not available under normal and political instability conditions.

Finally, the study tries to predict the future of security and police institutions in both contraries after Arab spring revolutions and possibility of new reformations occurrence . In such case could new reformations lead to establishment of new model free from past shortcomings or the reformations may occur superficially not essentially.

مقدمة :

مع قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بمصر حدث توتر كبير بين قوات الشرطة المصرية والقوات الأمنية وجموع الشعب المصري، ومازال يؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية لمصر بعد مرور أكثر من عامين ونصف على الثورة ومرشحاً لأن يستمر

* أستاذ مشارك ، قسم العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة إفريقيا العالمية .

ربما لسنوات قادمة ، وفيما يبدو أنه لم يكن وليد الثورة وحدها وإنما نشأ منذ وقت طويل ربما منذ حكومة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م التي اعتمدت القبضة الأمنية والشرطية في التعامل مع التيارات السياسية المعارضة^(١)، ثم ظل هذا التوتر مستمراً ومتراكماً منذ ذلك التاريخ إلى أن انفجر أخيراً بعد أن بلغ السيل الزبي في ثورة مصر الأخيرة.

تحاول هذه الورقة البحث في أسباب تدهور العلاقة بين القوات الشرطية والأمنية من جهة وبقية أفراد الشعب المصري من جهة أخرى ، واستشراف ومعرفة احتمالية تكرار مثل هذا التوتر المكبوت في السودان باعتبار أن البلدين متشابهان في قضايا كثيرة في تاريخهما الطويل ، وقد بدأ ذلك واضحاً في شعار مصر للمصريين في عشرينيات القرن الماضي، ثم السودان للسودانيين في أربعينيات القرن العشرين كذلك، كما أننا يجب ألا ننسى أن قيام الفكر الاشتراكي وانبثاقه عن الفكر الشيوعي في الوطن العربي تم بنفس الطريقة في البلدين^(٢) ، ولا تنسى كذلك أن قيام الحركة الإسلامية الحديثة في كلا البلدين كان متشابهاً ومرافقاً بنفس التطورات لولا أن الحركة الإسلامية السودانية استطاعت أن تصل للحكم عبر انقلاب عسكري في ١٩٨٩م ، بينما وصلت أن حركة الإخوان المسلمين إلي السلطة في مصر عبر صناديق الانتخابات، وفي ذلك الأمر تحديداً نجد أن هناك اختلافات طفيفة وأحياناً يكون تأثير السودان واضحاً ولكن غالباً ما يكون التأثير المصري هو المسيطر، رأينا ذلك في التأثيرات الفرعونية والمسيحية والإسلامية^(٣). وبالتالي إذا كان هذا هو الواقع على المستوى السياسي فما الذي يمنع من تكرار نفس الأمر على الجانب السياسي والجوانب الأخرى القريبة، أو يحدث أمر مشابه له أو قريب منه يمكننا من قراءة التطورات ومآلات المستقبل في كلا البلدين وربما المنطقة العربية والإفريقية كذلك، والتي دللت الشواهد على أنها تتأثر ببعضها البعض بأكثر مما نعتقد أو نتصور.

أما على الجانب الاجتماعي والاقتصادي فكلا البلدين تقريبا مرا بنفس الظروف الاجتماعية بعد الاستقلال المتمثلة في غلاء المعيشة والهجرات الكثيفة إلى دول الخليج العربي في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وتحول التعليم من تعليم صفوي لخاصة الخاصة من المبرزين إلى تعليم جماهيري بعد أن أعلن طه حسين في بدايات ثورة يوليو ١٩٥٢م أن التعليم مثل الماء والهواء يجب أن يشاع للجميع، مما أسهم في إضعاف المؤسسات التعليمية الصفوية التي أنشأها الاستعمار الإنجليزي! وإنشاء مؤسسات تعليمية على أنقاضها تهتم أحيانا بالكم وليس بالكيف مما أدى آخر الأمر إلى تدهور التعليم شيئا فشيئا^(٤).

بدايات قيام المؤسسة الشرطة في مصر والسودان

كان هناك اختلاف طفيف في المجتمع الذي نشأت فيه القوى الشرطة في مصر والسودان ولكنه كان مهما ومفصلياً مما انعكس على علاقة الجماهير بالمؤسسة الشرطة في كلا البلدين، وسوف نرى أن هذا الاختلاف ربما يكون السبب الأول الذي أدى إلى التطورات اللاحقة التي أثرت في كلا المؤسستين.

ويتمثل ذلك الاختلاف تحديدا في مدى تماسك المجتمع وترابطه في كلا البلدين حيث نجد أن تماسك المجتمع المصري كان متخلخلاً لأسباب خاصة به بينما المجتمع السوداني كان أشد تماسكا بفضل تماسك القبائل السودانية وتصديها للتحديات التي واجهت الفرد والجماعة، كما أن المجتمع السوداني تميز بوجود الطرق الصوفية الأكثر صرامة وانضباطا عن المجتمع المصري مما عمل أيضا على تماسك المجتمع وهيمنة الطرق الصوفية عليه (أنظر إلي حادثة اختلاف المهدي مع أستاذه شيخ الطريقة السمانية) لأنها توفر الحماية بالإضافة إلى الراحة النفسية والطمأنينة الدينية والحماية الاقتصادية والولاء لمجتمع أكبر يجد فيه الفرد نفسه منتمياً لكيان يُذيب فيه نفسه لصالح الجماعة بمحبة ويستفيد من وراء ذلك الكثير^(٥).

أما سبب ترابط القبيلة في السودان بأكثر منها على مستوى جمهورية مصر فيرجع إلى التاريخ البعيد والحديث نسبياً والذي جعل من القبيلة في السودان أكثر تماسكاً بفضل اتساع الإقليم السوداني وتنوعه، وعدم تركزه في منطقة جغرافية واحدة يستطيع الحكام والولاة السيطرة عليها، وفرض نفوذهم كما حدث في مصر، حيث نجد أن القبائل السودانية تنتشر حول روافد النيل الشاسعة وفي تلال البحر الأحمر وفي الصحاري الشمالية والغربية وفي مرتفعات جبل مرة ومرتفعات النوبة وفي الغابات الاستوائية المطيرة وأراضي المستنقعات في جنوب السودان مما عمل على نمو نفوذ القبيلة واستقلاليتها وحال دون تمكّن السلطات السودانية في الممالك القديمة كما في مملكة سنار والفور ونقلي والمسبعات والعبدلاب وغيرها من إحكام سيطرتها على هذه القبائل وتذويبها تحت لوائها مما عمل في نهاية الأمر على الاعتراف بهذه القبائل وتقاسم السلطة والنفوذ معها.

أما في جمهورية مصر فمما لاشك فيه أنه توجد قبائل كما في السودان وخصوصاً في صحراء سيناء والصحراء الشرقية والغربية إلا أن تأثيرها في الحياة السياسية المصرية كان محدوداً بسبب قلة أعدادها مقارنة بسكان الدلتا ومجرى حوض النيل حتى أسوان جنوباً، كما أنها كانت فقيرة مما جعل تأثيرها الثقافي محدوداً وليست ذات خطر يُذكر اللهم إلا أبان ضعف السلطة المركزية في مصر حيث تنشط في عملية السلب والنهب والسيطرة على أطراف المدن ، ولا ينجو من خطرهما حتى الحجاج المتوجهين إلى ساحل البحر الأحمر عند مدينة القصير في غابر التاريخ^(٦).

كذلك تميّزت السلطة المركزية بقوة قبضتها الإدارية والعسكرية على طول الدلتا ونهر النيل وخصوصاً في عهد محمد علي باشا الذي استمر لحوالي ٣٥ عاماً من السلطة المطلقة ١٨٠٥م - ١٨٤٠م والذي استطاع السيطرة ليس على مصر فحسب ولكن الوصول عسكرياً إلى تركيا نفسها حيث مقر خليفة المسلمين، بالإضافة إلى

الشام والحجاز والسودان وأجزاء من جزر البحر الأبيض المتوسط وجنوبي أوروبا مما تسبب في ضغط شديد على المجتمع المصري الذي وقعت على كاهله كل تلك الأعباء والتضحيات وكان تعداده محدوداً يقدر بحوالي ٤ ملايين نسمة فقط ، فتصور مدى الخسائر التي حدثت في الأنفس والثمرات في هذه الفترة المحدودة حيث لم تقل أعداد القتلى والمفقودين في الهضاب التركية والصحاري العربية والسهول السودانية عن حوالي ٢٥٠ ألف شاب من جملة السكان بمعنى أن جميع الأسر تقريباً تأثرت بفقدان فرد أو اثنين في هذه الحروب ، وكانوا من الذين يعول عليهم لأنهم الأصغر سناً والأصلح لخدمة الأسرة ودعمها اقتصادياً وبشريا من خلال التزاوج والتصاهر ورفد الأسر بأجيال جديدة (٧).

ثم أعقبت هذه الفترة مباشرة البدء في حفر قناة السويس في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٥٦ - ١٨٨٢م وقد كان هذا المشروع من أكبر المشاريع الاقتصادية ذات الجدوى الكبيرة ربما لم تعرف مصر له مثيلاً منذ ذلك التاريخ وحتى وقتنا الراهن بخلاف قيام السد العالي في ستينيات القرن العشرين، وهي بدورها تكلفت تضحيات جسيمة في سبيل إنشائها حيث يتطلب العمل سنوياً من كل قرية مصرية شاباً في سن صغيرة للعمل في حفر القناة من البحر الأحمر وحتى البحر الأبيض المتوسط بعمق أكثر من عشرة أمتار لمرور السفن القارية، وقد كان هذا العمل على سبيل أعمال السخرة ولم يكن يُعطى للعامل إلا ما يقيم أوده من طعام وشراب، وقد توفي مئات الآلاف من الشباب في هذا العمل القاسي أو أصيب كذلك الآلاف بعاهات مستديمة وأصبحوا عالة على المجتمع بدلاً من أن يساهموا في ترقية المجتمع وأسرهم اقتصادياً في وقت كانوا في أشد الحاجة إلى أبنائهم بعد انتهاء موجات الحروب الواسعة في عهد محمد علي.

وبالتالي نستطيع أن نقول إن تماسك المجتمع المصري قد ضعف كثيراً وخصوصاً القاطنين في الدلتا وحول مجرى نهر النيل بفعل الحروب وأعمال السخرة والأمراض وسوء التغذية وكف المجتمع مؤقتاً عن الإنجاب والتكاثر بفعل موت الشباب في الحروب أو نقلهم إلى معسكرات العمل حول قناة السويس.

لذلك عندما تكونت الشرطة الحديثة مع مجيء الاستعمار البريطاني في ١٨٨٢م كان المجتمع المصري في أضعف حالاته الاقتصادية ويفتقر إلى التماسك والتضامن التقليدي بين الأسر نتيجة للخسائر الهائلة في الأرواح التي حدثت في ثلاثة أرباع القرن الماضي بالرغم من التطور الظاهري في مجال الري والبنية التحتية وتطور الزراعة إلا أن الذين استفادوا من ذلك قلة من الباشوات والبكوات المنحدرين من أسر تركية أو شركسية بينما عانى الملايين من أفراد الشعب من المسغبة والجوع ونقص في الأنفس والثمرات وافتقاد العائل الذي يُعتمد عليه الآباء والأمهات بعد أن عجزوا عن العمل لكبر سنهم.

أما في السودان فقد تعرض المجتمع كذلك إلى محن قاسية مع الاضطراب السياسي الذي حدث مع ضعف الدولة السنارية ثم غزو محمد علي باشا للسودان في ١٨٢١م وحملات محمد بك الدفتردار الانتقامية وامتصاص الشعب بالضرائب الباهظة وحملات جلب الرقيق والرجال من جنوب وجنوب أواسط البلاد ومن شمالها تارة أخرى كما مع قبائل الجعليين، ثم قيام الثورة المهدية في عام ١٨٨٢م وحروبها الداخلية مع قبائل شتى مثل الكبابيش والبطاحين والشكرية ، وحروبها الخارجية مع الحبشة وفي توشكي ضد مصر والمجاعات ثم حملات إعادة ضم السودان ومعارك النخيلة وكرري وأم دبيكرات أفقد السودان الألوف من أرواح شعبه إلا أنه لم يكن تأثيرها خطيراً في المجتمع كما حدث في الحالة المصرية بسبب تصدي القبيلة في السودان لكل هذه المحن ومحاولتها المستميتة لحماية أفرادها ووجودها سواء كان ذلك بالاختباء في

الغابات الكثيفة كما حدث لقبائل الجنوب أو هروبها ونزوحها لخارج السودان كما في حالة بعض الجعليين بعد مقتل إسماعيل باشا في ١٨٢٢م حيث لجأوا إلى الهضبة الإثيوبية، أو عبر التصالح مع السلطة المسيطرة بعد التضحية بقيادتها المنخرطة في أعمال عدائية ضد السلطة كما في حالة الكبابيش في عهد الخليفة عبد الله التعايشي ١٨٨٥-١٨٩٨م والشكرية، أو قبائل الهبانية في عهد الإدارة البريطانية في السودان. وبالتالي يمكن أن نتوصل إلى نتيجة بعد كل ذلك وهي أن كلا المجتمعين في مصر والسودان قد تعرض لمحن كبيرة إلا أن السودان ظل محافظاً على تماسك مجتمعه التقليدي جزئياً بفعل التنظيم القبلي الأكثر سيطرة على مكوناته الداخلية وإمكانيات الهجرة الواسعة، بينما ساعد اضمحلال القبيلة في مصر وخصوصاً في دلتا نهر النيل ومجره بفعل تداخل الأراضي الزراعية وضيقها وسيطرة الحكومات المركزية لسنوات طويلة والدفع بالتنظيمات القبلية التي يمكن أن تشكل خطورة على السلطات بالهجرة إلى السودان، كل ذلك عمل على اختفاء القبلية والاستعاضة عنها بعائلات كبيرة أصغر عوضاً عن التنظيم القبلي المحكم الذي مالبت أن تعرض إلى ضربات قاسية مع حروب محمد علي الخارجية ومشروع حفر قناة السويس وحروب استعمار مصر من قبل بريطانيا في ١٨٨٢م كما أسلفنا مما أثر على تماسك هذه العائلات بعد أن أفقدها المئات من شبابها مع إمكانيات محدودة للهجرة أو الهروب إلا على المستوى الفردي، وسوف يكون لهذا الأمر تأثيرات بالغة على عمل مؤسسة الشرطة في كلا البلدين فيما بعد، لأن مؤسسة الشرطة المصرية عملت في ظل مجتمع ربما لا توجد بينه روابط متينة مثل الروابط القبلية التي يمكن أن نقول إنها ربما التنظيم الأكثر إحكاماً منذ فجر التاريخ الإنساني وحتى يومنا الحاضر بخلاف الطرق الصوفية. بينما نشأت وعملت مؤسسة الشرطة السودانية في إطار مجتمع أكثر تماسكاً من الناحية

التنظيمية والاستقلالية مما انعكس ذلك الأمر على كلا المؤسستين فيما بعد ومنع من حدوث تجاوزات ضد الشعب الذي تحميه قبائله.

مؤسسة الشرطة المصرية في العهد الوطني

قبيل أن ينال كلا البلدين استقلالهما من بريطانيا نستطيع أن نقول إن المؤسسة الأمنية والشرطية شهدت قبضة حديدية من قبل الإداريين البريطانيين بالاستعانة بالحكم المحلي سواء أكانوا من عمد القرى المختلفة كما في الحالة المصرية أو زعماء القبائل كما في السودان ، لذلك خف العبء كثيرا على المؤسستين بفضل هذا التنظيم المتناهي في دقته ، كما أن البلاد عموما شهدت فترة استقرار ونماء بالرغم مما قيل عن مثالب الإنجليز وتسخيرهم خيرات البلدين لصالح بريطانيا إلا أن فترة الاستقرار الطويلة التي فرضت على المنطقة انعكست إيجابا على التنمية ونمو السكان، بيد أن الذي اختلف في الحالة المصرية أن مجندين كُثراً في مؤسسة الشرطة المصرية وحرس الحدود كانوا ينحدرون من أصول سودانية أو من قبائل حدودية مشتركة مثل النشاريين والعبادة والكنوز والشايقية والنوبة (الهجانة) مما سمح للشخصية السودانية أن تطّلع بصورة جيدة على أداء نظيرتها المصرية في العهد الاستعماري. وبمجيء الفترة الاستقلالية بعد العام ١٩٥٤م والأعوام التي تلت ذلك اختلفت التوجهات العامة في كلا البلدين حيث زادت حكومة ٢٣ يوليو بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر من قبضتها على المجتمع المصري بقوة وقسوة لتوطيد النظام العسكري الجديد وكان من أوائل الأنظمة العسكرية القمعية في قارة إفريقيا مما تطلب تقوية المؤسسة الأمنية والشرطية لضرب المعارضين بحسم لدرجة أن أكبر حركة إسلامية منظمة في ذلك التاريخ وهي حركة الإخوان المسلمين ما لبثت أن تراجعت كثيرا إبان اصطدامها بالحكم العسكري بالرغم من القوة المعنوية والأيدولوجية والتنظيمية التي حازتها منذ بواكير ثلاثينيات القرن العشرين^(٨).

ويعود تنامي نفوذ حكم ٢٣ يوليو واستقرارها بالعنف إلى عدة أسباب لعل من أهمها تحريكها الشارع المصري العريض من خلال رفع شعارات برامة مثل الاعتماد على النفس والإصلاح الزراعي والتصنيع العسكري ومواجهة الغرب وتحديه من خلال تأميم قناة السويس ١٩٥٦م ومن ثم التصدي لإسرائيل وحلفائها من الغربيين في المنطقة والدعوة لإخلاء المنطقة العربية من القواعد العسكرية الأجنبية، واستجلاب السلاح من دول الكتلة الشرقية ، وذهبت أبعد من ذلك من خلال دعم ثورات التحرر العربية والإفريقية واقتلاع الأنظمة التقليدية الموالية للغرب كما في الحالة اليمنية عندما بعثت مصر بأكثر من خمسين ألفاً من جنودها لدعم اللواء عبدالله السلال ضد أسرة حميد الدين الحاكمة في صنعاء منذ قرون خلت !.

كل ذلك النشاط والتحدي والشعارات الإعلامية البراقة رقد السلطة المصرية بشعبية واسعة ليست في مصر وحسب وإنما شملت معظم دول العالم الثالث ، إلا أن من أكبر مساوئها أنها وضعت كل انتباهها نحو الخارج وتركت الشؤون الداخلية للبلاد في أيدي قلة في المؤسسة العسكرية والشرطة والأمنية دون مراقبة أو مراجعة من قبل السلطة العليا لأكثر من عقد من الزمان (١٩٥٦-١٩٦٦م) للدرجة التي توحشت فيها المؤسسة الأمنية وأطلقت يدها بلا تحفظ في المجتمع المصري بأسره، ونتج عن ذلك خسائر فادحة ليس على المستوى المادي فحسب ولكن الأخطر من ذلك على المستوى المعنوي والخُلقي حين صارت أغلبية المجتمع أكثر سلبية في التصدي للقضايا الملحة بفعل العنف والتجسس وأحكام الإعدام ، كما تفوق المفكرون والأدباء وصناع الرأي على أنفسهم سنوات طويلة، وارتفاع قيم الانتهازية والنفاق في ظل المجتمع الذي تسيطر عليه المؤسسة الأمنية بأقوى أدوات القهر والتسلط^(٩).

حينها لم ينتبه قائد البلاد الرئيس جمال عبد الناصر لهذا الانحراف الكبير في المؤسسات الأمنية والشرطة أو ربما انتبه ولكنه لم يقدر على شيء إلا بعد أن

وقعت الكارثة إثر هزيمة ١٩٦٧م وسيطرت إسرائيل على كامل سيناء والضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان مما استدعى التفكير في إعادة بناء الجيش المصري ! وكذلك المؤسسة الأمنية والشرطية ولكن بخسائر كبيرة لعل من أهمها اغتيال أو انتحار نائب رئيس الجمهورية المشير عبد الحكيم عامر وكذلك اللواء صلاح نصر مدير عام المخابرات المصرية والفريق صدقي قائد الطيران وكثير من الكوادر العليا والوسيطه داخل هذه المؤسسات الحساسة.

بيد أن تحديث الجيش المصري ونشوب حرب الاستنزاف بين ١٩٦٨-١٩٧٠م ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر نفسه في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠م ونشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣م والصدام مع الحرس القديم من قبل الرئيس أنور السادات في ١٥ مايو ١٩٧١م لم يمكّن من إحداث تغيير شامل وحقيقي في هذه المؤسسات واستمرت في سيرتها القديمة المتسمة بقدر كبير من اللؤم والقبضة الأمنية التي لا ترحم، وقد زاد من قبضتها بعد ذلك حوادث العنف الديني من قبل جماعات الجهاد والتكفير والهجرة واغتيال الرئيس أنور السادات نفسه في ٦ أكتوبر ١٩٨١م؛ مما قدم هدية ثمينة لهذه المؤسسات لزيادة قبضتها في العهد الجديد، ومن ثم إعادة سيطرتها على الشعب المصري مرة أخرى بلا محاسبة أو مراقبة ربما بأسوأ من السابق مع توالي العمليات المحدودة من قبل الجماعات المتشددة التي حالت دون حراك الشعب المصري، ومطالبته بتعديل سلوك المؤسسة الأمنية والشرطية التي استغلّت تجاوزها للدرجة التي ضجّ منها الشعب المصري وطلب الخلاص من هذا الأمر بأي وسيلة كانت . ويعتبر تزايد هيمنة المؤسسة الأمنية والشرطية وانحرافها من أكبر دوافع تَجَرُّ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، وطرد الرئيس محمد حسني مبارك من سدة الحكم بعد أيام قليلة من قيام الثورة وأبرز مثال على ذلك اغتيال الطالب خالد سعيد وإدعاء أنه تناول جرعة زائدة من المخدرات !!.

مؤسسة الشرطة والأمن السوداني في العهد الوطني:

أما فيما يخص بالتطورات في السودان بُعيد الاستقلال فقد شهد نظاماً ديمقراطياً أول أمره استمر لعامين مما عمل على إعلاء صوت الجماهير عبر انتماؤها للأحزاب التقليدية والحديثة فخفض ذلك من قبضة القوى العسكرية والأمنية في ذلك العهد المبكر من الاستقلال ، وبذلك تشابهت هنا التجربة الديمقراطية في كل من مصر والسودان قبيل الحكم العسكري ، والاختلاف يكمن في أن التجربة الديمقراطية المصرية التي كانت في عهد الاستعمار البريطاني استمرت لفترة طويلة نسبياً بدأت منذ ١٩٢٣م ، وانتهت في ١٩٥٢م وبالتالي أصبحت أكثر عراقية وتجزراً في تربة المجتمع المصري بالرغم من أن هذه التجربة كانت في العهد الاستعماري القابض مما أفقدها كثيراً من حيويتها واستقلاليتها ، كما أن ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) والهجوم الألماني الإيطالي على غرب مصر أثرا في هذه التجربة، أضف إلى ذلك أن الملكية المصرية لم تكن ملكية اسمية شرفية وإنما كانت ملكية مطلقة عمل فيها الملك على منع حزب الوفد الجماهيري من الاستمرار في الحكم ربما عشرات المرات بالرغم من فوزه في كل الانتخابات التي عقدت في تلك الفترة ، كما أن الديمقراطية المصرية اختلفت في أنها كانت ذات تأثير صفوي ولم تصل إلى الجماهير المرهقة اقتصادياً بالرغم من ولاء الجماهير لحزب الوفد بينما الديمقراطية السودانية كانت شعبية بسبب ارتباط الجماهير الوثيق بالأحزاب السياسية التي تهيمن عليها الطوائف الصوفية لا العلمانية كما في مصر مما عمل على تفاعل الجماهير معها لأنها جمعت بين المحبة الدينية والولاء الحزبي والارتباط الجهوي أضف إلى ذلك أن فترة الحكم العسكري الأولى التي أعقبت الديمقراطية (١٩٥٨م-١٩٦٤م) تميّزت بعدة صفات مختلفة عما جرى في مصر أبان حكم ٢٣ يوليو لعل من أهمها أن قاموا بها لم يكونوا من صغار الضباط كما في مصر ، ولكن من كبار الضباط فانعكس ذلك

في الرغبة في استقرار المجتمع ، وعدم مفاجأته بقرارات ثورية تهز أسسه الثابتة التي تعود عليها الناس، كما أن علاقات النظام الخارجية ظلت ثابتة ومستقرة بل مزدهرة مع الكتلة الشرقية والغربية على السواء بعكس ما حدث في مصر. وكان انعكاس ذلك الأمر أيضا على مؤسستي الأمن والشرطة في السودان حيث حافظتا على تقاليدهما المحافظة القديمة لأن حجم التحديات الداخلية والخارجية كان قليلاً نسبياً بالرغم من تقجر الحرب الأهلية في جنوب السودان بصورة أعنف عن السابق (١٩٦١م-١٩٦٤م) إلا أن هذه الحرب كانت تدور بعيداً في الغابات الاستوائية بأقصى جنوب السودان وكان تأثيرها محدوداً في الشمال إلا عند الجيش والأحزاب السياسية التي تود العودة للحكم مرة أخرى مستغلة مشكلة الحرب البعيدة يومئذٍ^(١٠).

بعد انتهاء حقبة الحكم العسكري الأول المحدودة (١٩٥٨م-١٩٦٤م)، واستلام الديمقراطيين الحكم؛ ظلت الأوضاع في المؤسسات الشرطة والأمنية في حالهما بالرغم من الدعوات بتطهير هاتين المؤسستين بشبهة فساد مظنون ألم بهما إلا أن تلك الأصوات ظلت خافتة ولم تؤثر فيهما.

ويؤرخ لبداية التغيير الحقيقي في مؤسسة الشرطة والأمن وتزايد نشاطهما مع وصول الحكم العسكري الثاني بقيادة الرئيس جعفر محمد نميري ١٩٦٩ - ١٩٨٥م إلى سدة الحكم، وينبع ذلك التغيير من أن الضباط الأحرار الذين قادوا التغيير تأثروا كثيراً بالتجربة المصرية أو تجربة الرئيس جمال عبد الناصر بالرغم من أنها كانت مهزومة وفي مرحلة غروبها النهائي إلا أن ذلك الأمر لم يمنع من تقليدها عاطفياً وليس عقلياً، وكانوا أيضاً من الضباط صغار السن والمنفعلين بالأحداث الخارجية والمستعدين للتغيير وإعادة تركيب المجتمع على أساس اشتراكي، كما أن الخلافات كانت بينهم عميقة ، وقد ظهر ذلك جلياً مع الانقلاب المضاد الذي حدث بعد عامين من وصول

الثوار إلى سدة الحكم بقيادة الرائد هاشم العطا في ١٩ يوليو ١٩٧١م، حيث هزّ هذا الانقلاب الفاشل سكينه المجتمع التقليدي القديم بعد أن أسال دماء كثيرة من الطرفين . ومن هنا يمكن أن نقول إن مؤسستي الشرطة والأمن على وجه الخصوص أصبحت أكثر تمكناً من المجتمع عما كانتا عليه في السابق ، وقد انعكس ذلك في درجة الرهبة منهما في المجتمع، كما أن الصرف عليهما صار من أوليات وزارة المالية وأصبحا من الرغبات التي يتطلع الشباب للانخراط فيهما بشتى الطرق، ويمكن أن نلاحظ أيضا أن التجاوزات أصبحت تحدث بين الفينة والأخرى دون أن تثير استهجان البعض مثل اختطاف واغتيال صاحب جريدة الناس محمد مكي واغتيال الإمام الهادي المهدي ١٩٧٠م.

وقد تقوى نفوذ هاتين المؤسستين بصورة أكبر بعد المحاولة الفاشلة لغزو الخرطوم انطلاقاً من الجماهيرية الليبية في ٢ يوليو ١٩٧٦م ، بحيث صارتا بعدها من أكبر المؤسسات صاحبة النفوذ في الدولة، وصار خطرهما عظيماً، إلا أنه ولحسن الحظ لم تستمر هذه الحالة من الغليان طويلاً بعد أن حدثت المصالحة الوطنية بعد عام من الغزو الخارجي للسودان في ١٩٧٧م، وصار زعماء المعارضة وزراء للداخلية بعد التطورات الجديدة مثل الأستاذ أحمد عبد الرحمن محمد بالرغم من محدودية الصلاحيات التي مُنحت له، وقد عمل هذا التطور علي إيقاف التورم في الأجهزة الأمنية ووصولها لمرحلة أخطر من ذلك تهدد معها بتدمير الروح المعنوية والخلفية لأفراد الشعب جراء المراقبة والقمع العنيف داخل أغلبية السجون والتجاوزات غير المحدودة ومنها القتل والاعتصام تجاه المعارضين الحقيقيين أو من يظن أن بهم شبهة معارضة كما حدث أحياناً مع فئات من الشعب المصري في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٤ - ١٩٧٠م.

بيد أن نفوذ المؤسسة الأمنية كان مستمرا ولكن بصورة أكثر اعتدالا وكادت أن تترث الحكم بعد الرئيس جعفر نميري متمثلة في اللواء عمر محمد الطيب قبيل الإطاحة به في أبريل ١٩٨٥م إلا أن الله لم يقدر ذلك .

بمجيء الفترة الانتقالية بقيادة الدكتور الجزولي دفع الله والفريق سوار الذهب تم توجيه ضربة قاصمة للمؤسسة الأمنية السودانية على وجه الخصوص عندما تم حلها نهائيا وفصل كل ضباطها ومصادرة مبانيتها، مما قضى على المؤسسة الأمنية قضاء مبرما لم تتعافي منه قط، وهذا تطور لم تشهد المؤسسة الأمنية المصرية حتى مع حكم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م التي اعتمدت على الأجهزة القديمة بعد تطهير الجهاز الأمني من قدامى الضباط في العهد الملكي وكانوا أساسيين في عهد الثورة ولم يحدث تغيير كبير بها مما حافظ على تماسكها واستفادت من قدرته للتصدي لمظاهر الانقلاب على السلطة ،كما أن نجوم المؤسسة الأمنية الناصرية ظلوا فاعلين حتى أواخر عهد الرئيس محمد حسني مبارك مثل السيد صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني الحاكم واللواء عمر سليمان مدير المخابرات العامة المصرية لأكثر من عشرين عاما.

أما مؤسسة الشرطة السودانية وبرغم من استمراريتها إلا أننا سوف نرى بعد قليل أنها تعرضت أيضا لمراقبة من السلطة قبيل وبعد مجيء ثورة الإنقاذ الوطني ١٩٨٩م ولعل أخطر الملفات التي علق في أذهان الناس وأثرت فيها حادث مقتل الطالبة أميرة الحكيم ، مما سمح فيما بعد بإجراء تغييرات في صفوف الشرطة السودانية (مثل دمج كثير من وحدات الشرطة في الشرطة العامة مثل الدفاع المدني وحرس الصيد والجمارك) دون أن يعترض على ذلك المجتمع، مما يدل على أن المجتمع كان في نفسه شيء ضد مؤسسة الشرطة في ذلك العهد ولم يتبدد إلا ربما أخيرا.

نمو وتزايد نفوذ المؤسسة الأمنية في عهد الإنقاذ الوطني

يمكن القول هنا أن المؤسسة الأمنية في عهد الإنقاذ قد توسع نفوذها كثيرا بدرجة لم يعرفها تاريخ السودان من قبل، وأصبحت تتشابه إلى حد كبير مع المؤسسة الأمنية التي نشأت في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ويتمثل الاختلاف في الأيديولوجية الموجهة واتفتت على زيادة واتساع الصراع مع الخارج والقضاء على حكومة ديمقراطية كانت موجودة ولها جماهيريتها الواسعة، كما أن من قاموا بالتغيير كانوا أقلية لذلك خشوا من انفلات السلطة من أيديهم، كما أن الإيديولوجية لكلا الطرفين كانت متحكمة في مسار الدولة ومتحكمة في انطلاقة مسيرتها الاقتصادية والسياسية، ويمكن إن نقول أن نتائج كلا الحكومتين كانت متشابهة وتتمثل في خسران أراضي واسعة يمتلكها الطرفان سواء كانت شبه جزيرة سيناء عقب حرب يونيو ١٩٦٧م أو جنوب السودان بأكمله ، والذي يمثل ربع مساحة البلاد عقب تنفيذ اتفاقية السلام الشامل في ٢٠٠٥م كأول حدث انفصالي معترف به في إفريقيا (١١) !.

يرجع نمو المؤسسة الأمنية السودانية أساسا للصراع السياسي في جنوب السودان ودارفور والذي أخذ بعدا دوليا واسعا وتدخلت فيه أطراف إقليمية معلومة لمناصرة جنوب السودان ودارفور، وقد هدّد هذا الأمر في آخر المطاف بوصول الصراع إلى وسط السودان وتهديد أسس الدولة السودانية التي قامت منذ تأسيس السلطنة الزرقاء في ١٥٠٥م، وذلك بتمكين الجنوبيين من نوي الأصول الإفريقية الخالصة من الحصول على السلطة في كل أنحاء السودان متحالفين مع جماعات شتى ربما لها رؤيتها الجهورية والعنصرية بكل المخاطر التي يمكن أن يحملها هذا التغيير ويمكن أن تصل لحد الإبادة الجماعية ، ومن هنا توسع نفوذ الأجهزة الأمنية السودانية بصورة لافتة بالإضافة إلى التصدي للأحزاب التقليدية والعقائدية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي السوداني وغيرها من أحزاب.

وتزايد نفوذ المؤسسة الأمنية من بعد ذلك نشط مع توالي الحرب في جنوب السودان وسقوط الآلاف من الشهداء فعمل تلقائياً إلى تزايد نفوذ المؤسسة الأمنية، وقد زاد من تماسك المؤسسة الأمنية أن جذور الجهاز الأمني القديم تم بتره مع الفترة الانتقالية (١٩٨٥م) كما قلنا سابقاً مما عمل على قيام جهاز جديد غير مرتبط كثيراً بالتقاليد الأمنية القديمة والشكل الهرمي المعروف وسيطرة البيروقراطية بالإضافة إلى أن الارتباط العقائدي بين أفرادها والذي تمتد جذوره ربما من المدارس الثانوية والجامعات السودانية والعربية وخصوصاً جامعة الخرطوم في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي مما قوى العلاقات في المستقبل وجعلها أكثر حيوية وفاعلية وأزال كثيراً من سطوة التراتبية المعطلة.

بيد أن الاختلاف مع الجهاز الأمني في العهد الناصري تمثل في أن الصعوبات أمام الحكومة السودانية كانت أكبر وخصوصاً على الجانب الدولي حيث انعدم وجود مناصر خارجي كما في العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي، ولم يوجد انتصار سياسي ظاهر يشار إليه يلف المواطنين حول السلطة مثل تأميم قناة السويس ١٩٥٦م. كما أن الصراع بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا أخفى صوت المنظمات الطوعية ومنظمات حقوق الإنسان التي أصبحت قوة عالمية هائلة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩٠م، كما أن انتشار الأقمار الصناعية وأجهزة البث الرقمي والانترنت والهواتف المحمولة جعل الحكومات أكثر معاناة مع منظمات المجتمع المدني سواء أكانوا من الساعين للإصلاح عن حق أم من أصحاب الأجندة الخفية المرتبطين بقوى الضغط العالمية.

لذلك كان موقف السودان أكثر تعقيداً فيما يختص بالحقبة الزمنية التي وجد نفسه فيها مع انطلاقة الإنقاذ الوطني ١٩٨٩م، حيث ووجه بثورة عارمة من قبل

الإعلام الدولي باضطهاد حقوق الإنسان في جنوب السودان واتهامات بالرق وعدم السماح بالحريات الدينية والتعذيب وانتهت بتهمة الإبادة الجماعية.

لذلك لم يكن أمام جهاز الأمن المهلة أو الوقت لكي يخرج عن مساره كما حدث في مصر الناصرية إذ لم توفر له ساحة الاستقرار والتحكم والسيطرة لوقت طويل بهدوء مع الضغوطات الهائلة التي وُجّهت له ووجهت للسلطة من قبله طوال العقدين الماضيين.

أما السبب الآخر فيتمثل في أن الصراعات داخل أجنحة الحزب الحاكم منذ قيام الثورة لم توفر كذلك فترة كافية لسيطرة مجموعة واحدة منسجمة لمدة طويلة على المؤسسة الأمنية، ولعل أشهر الانشقاقات تمت في العام ١٩٩٩م مع خروج الأمين العام الدكتور حسن الترابي من السلطة ومعه طائفة لا يستهان بها بعضهم من المؤسسة الأمنية عمل على إضعافه بغير شك، ولعل بعض هذه الجماعات استطاعت فيما بعد أن تثير مشكلة دارفور بأكبر مما يتوقع مما زاد الأمور ضغثاً على أباله (١٢).

مآلات المؤسسة الأمنية في البلدين بعد سقوط نظام الرئيس حسني مبارك

وأخيراً يمكن القول أن المؤسسة الأمنية والشرطية في مصر بعد الثورة في يناير ٢٠١١م قد تواجه بتعقيدات كبيرة بسبب ارتباطها بالأنظمة السابقة التي بدأت قبل حكم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م واستمرت بوتيرة واحدة ومنتظمة في كل الحقب اللاحقة حتى مرحلة الرئيس محمد حسني مبارك، مما جعلها مرتبطة بالسلطة الحاكمة ومسؤولة عن فسادها في ذهن الجماهير وبالتالي ومع اندلاع الثورة وضغوطاتها المتواصلة لمحاسبة المتورطين بقتل الثوار ويقدر عددهم بأكثر من ثمانمائة قتيل وعدة آلاف من الجرحى وعمليات التعذيب السابقة، وبالرغم من تلكؤ المجلس العسكري السابق في إجراء المطلوب وتبرئة كبار ضباط الداخلية وعجز حكومة حزب الحرية والعدالة إلا أن إصرار الثوار قد يؤدي آخر المطاف إلى إحداث تغيير جذري في أجهزة الشرطة والأمن

المصريين، ويمكن الافتراض أنه كلما تأخرت محاسبة المتورطين فإنه ربما يحدث انفجار وتغيير شامل يكون أكثر استجابة لمطالب الجماهير التي ذاقت حلاوة النصر وتعرفت علي قدرتها الهائلة في صنع التغيير بالرغم من ضغوطات المجتمع الدولي والدول الإقليمية والمستفيدين من النظام السابق بالداخل والذين يقدر عددهم بالملايين وهم ما اصطلح على تسميتهم بالفلول.

بيد أنه من جهة أخرى لا يمكن الاستهانة بعناصر الثورة المضادة التي تسعى بكل ما تستطيع من قوة إلى إرجاع الأوضاع كما كانت عليه في السابق ويناصرها في ذلك بعض الدول العربية والغربية وإسرائيل، والذي شجعها أكثر على الاستمرار في المحاولة أن جماهير الثورة المصرية لم تعد كتلة واحدة صماء كما كانت في السابق تسعى نحو هدف واحد هو إسقاط نظام الرئيس محمد حسني مبارك حيث تحولت إلى جماعات عدة مختلفة ومتنافرة منها العلماني المتطرف في علمانيته ومنها السلفي الجهادي والمعتدل وحركة الأخوان المسلمين وحركات الشباب مثل كفاية وحركة ٦ أبريل والأحزاب السياسية القديمة والطامعين في وراثة الثورة والوصول إلى سدة الرئاسة بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي.

وبالتالي إذا تمكنت القوي المضادة للثورة من الوصول إلى غاياتها فإن مصير قوى الشرطة والأمن لن يتغير كثيرا مع وجود طلاء خارجي خفيف للإيجاء بأن العهد الجديد قد استجاب لطموحات الناس على عكس الحقيقة ، وهذا الأمر يشابه كثيرا ما درج عليه التاريخ المصري من أن التغيير لا يكون جذريا أو شاملا وإنما يكون تغييراً محدوداً في القيادة بينما تتم المحافظة علي الجسم القديم ومعاودة بناء نظام قديم جديد بقيادة جديدة وهكذا دواليك ، حدث ذلك في كل سلطنات المماليك التي حكمت مصر لأكثر من ٤٠٠ عام ، وحدث ذلك مع حكم ٢٣ يوليو التي أزاحت طائفة

صغيرة من العهد الملكي السابق بينما أقيمت على كل الكوادر السابقة وخصوصا في البوليس السياسي واستمرت فيما بعد بنفس الوتيرة .

أما فيما يختص بالسودان وعلى الرغم من نمو حجم الجهاز الأمني في العهد الأخير إلا أن حالة العداء مع الخارج والمراقبة اللصيقة من قبل معارضي الداخل والخارج، والصراع بين أجنحة النظام المختلفة واتفاقيات السلام العديدة التي أبرمت مثل اتفاقية الخرطوم للسلام واتفاقية السلام الشامل واتفاقية أبوجا واتفاقية الدوحة وأنجمينا كلها عملت على تقليل فرص الجهاز الأمني في أن ينمو بصورة أخطبوطية كما حدث في مصر، لذلك من المستبعد توقع مصير مشابه للطرفين ، ولكن هذا لا يمنع أن تؤثر تقلبات السياسة السودانية على الجهاز الأمني مثلما فعلت مع جهاز الأمن في عهد الرئيس جعفر نميري وخصوصا وإنما نختلف عن الدولة المركزية المصرية التي تقدر الديمومة والاستمرارية والبناء على القديم وفضل كما أثبتت حوادث التاريخ السابقة التغيير المتعجل الذي يطيح بكل التجارب السابقة نتيجة لضغوط الإعلام والجماهير والأحزاب السياسية وربما حتى الضغوط الخارجية ثم نندم على ذلك فيما بعد.

نتائج الدراسة :

- ١- لم تعد الثورات العربية عفوية كما بدأت .
- ٢- توجد تراكمات تاريخية تحد من انتشار الثورات العربية خارج سياقها الطبيعي.
- ٣- تحقيق مطالب الكرامة الإنسانية للفرد من أهم أسباب الثورة وتأتي قبل الضائقة الاقتصادية.
- ٤- نشأة الأجهزة الأمنية في السودان تختلف عن مثيلتها المصرية لذلك ربما لا تتطابق المواقف السياسية وتطوراتها في البلدين .

٥- حركات الثورات السودانية المتتالية في أكتوبر ١٩٦٤م وأبريل ١٩٨٥م عملت على إخراج الشحنات الثورية وعدلت من مسار الحكم في السودان.

توصيات الدراسة :

- ١- لم تعد الجماهير العربية والإفريقية ذات وعي محدود بعد أن زاد التعليم ووسائل الاتصال الحديث ومعرفة ما يدور من أحداث في العالم الخارجي.
- ٢- الاستجابة لمطالب الجماهير بالسرعة الكافية يعمل علي تقليل الانفجار الثوري.
- ٣- ضرورة الاهتمام بالإنسان من حيث حفظ كرامته الإنسانية أولاً ومعيشته الاقتصادية ثانياً.
- ٤- ضرورة تدريب الأجهزة الأمنية والشرطة علي تفعيل واجباتها دون المساس بالكرامة الإنسانية.
- ٥- ضرورة الانتباه للثورة الجماهيرية الحقيقية والثورات التي تحاول بعض الأطراف الخارجية صناعتها.

المراجع :

- ١- فؤاد عبد الرحمن محمد البنا، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر، إصدار مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم بلا تاريخ، ص ٤٢٥
- ٢- د. محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث ١٨٣٠ - ١٩٥٥ م ، الناشر ، مركز عبد الكريم ميرغني ، الخرطوم ٢٠٠٢م ، ص ٤٩٦ .
- ٣- ج. سبنسر تريمجهام ، الإسلام في السودان ، ترجمة فؤاد محمد عكود، إصدار المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠١م، ص ١٦٤.
- ٤- يحيى محمد إبراهيم ، تاريخ التعليم الديني في السودان ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ص ٤٠ .
- ٥- موسوعة أهل الذكر بالسودان ، تحرير البروفسور يوسف فضل حسن وعبد الحميد محمد أحمد ، المجلد الأول ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ٢٠٠٤م، ص ٤٩،
- ٦ - عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، الجزء الثاني ، تحقيق عبدالعزيز جمال الدين ، الناشر مكتبة مدبولي ، القاهرة، ١٩٩٧م ، ص ٧٤٨
- ٧- عبد الرحمن الراجعي ، عصر محمد علي ، طابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢م ، ص ٢٨٠،
- ٨- فؤاد عبد الرحمن محمد البنا ، مرجع سابق، ص ١٨٨،
- ٩- د. عبد الرحيم عمر محي الدين، الترابي والإنقاذ صراع الهوية والهوى، طابعة، الناشر ، دار كاهل للدراسات والطباعة والنشر المحدودة ، الخرطوم ٢٠٠٩م، ص ٤٩٦،
- ١٠- الأمين عبد الرحمن أحمد عيسى ، الفريق إبراهيم عبود وعصره الذهبي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ٢٠٠٥م ، ص ١٧٧،
- ١١- د. بهاء الدين مكاوي محمد قبلي ، تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا، إصدار مركز الراصد للدراسات ، الخرطوم ٢٠٠٦م ، ص ٢٧٩،
- ١٢- شمس الهدى إبراهيم إدريس ، حريق أمدرمان لصالح من ؟ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ٢٠٠٩م ، ص ٩٤.

